African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 3, Issue 4, October - December 2024
Page No: 65-77
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2023: 1.25 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2024: 0.846**

الهجرة غير القانونية وأثرها على العلاقات الدولية

علي محمد سالم عقيلة *
قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة بني وليد، ليبيا

Illegal immigration and its impact on international relations

Ali Muhammad Salem Aqeela *
Department of Public Law, Faculty of Law, Bani Waleed University, Libya.

*Corresponding author	lalisalem@bwu.edu.ly	*المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2024-10-06	**تاريخ القبول:** 2024-09-30	**تاريخ الاستلام:** 2024-08-11

الملخص
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الهجرة غير القانونية، والتي سببتها تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية داخل الدول، وقد تناولت هذه الدراسة أسباب الهجرة غير القانونية، وأثرها في العلاقات الدولية وتأثيرها، واستطلاع الحلول للحد من تأثيرها على العلاقات الدولية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل واقع ظاهرة الهجرة غير القانونية التي تشهدها العلاقات الدولية بسبب الدولة المصدرة للهجرة والدول المستقبلة بالإضافة للدول العبور.
وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات، وإثبات صحة فرضية الدراسة التي مفادها ان هناك علاقة ارتباطية بين الهجرة غير القانونية والاثر السلبي على العلاقات الدولية وان تتدفق المهاجرين غير قانونية شكل اثار أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية على الدول.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة الهجرة، غير الشرعية، العلاقات الدولية، المجتمع الدولي، أثار الهجرة.

Abstract
This study aimed to identify illegal immigration, which was caused by the deteriorating economic, political and social conditions within countries. This study addressed the causes of illegal immigration, its impact on international relations, and exploring solutions to reduce its impact on international relations. The study relied on the descriptive and analytical approach. By analyzing the reality of the phenomenon of illegal immigration witnessed in international relations due to the country exporting immigration and the receiving countries in addition to the transit countries. The study reached a set of results and recommendations, proving the validity of the study's hypothesis, which states that there is a correlation between illegal immigration and the negative impact on international relations, and that the flow of illegal immigrants has security, economic, social, and political impacts on countries.

Keywords: The phenomenon of illegal immigration, international relations, the international community, the effects of immigration.

مقدمة:

أن ظاهرة الهجرة ارتبطت منذ ظهور الانسان على وجه الخليقة، وقد زادت تحركات وانتقال الأفراد بسبب العديد من العوامل، منها على سبيل المثال البحث على فرص عمل، لغرض تحسين الدخل الاقتصادي، وأيضاً من اجل مواجهة قسوة الظروف التي يمر بها الافراد.

على رغم مما يهدف ويسعى إليه الإنسان في تحقيق أهدافه، والصراع مع الظروف التي يمر بها، قد يكون انتقال الشخص من مكان إلى آخر يحقق أهداف ايجابية، ويستطيع الانسجام مع المجتمع الجديد، و لكن قد يؤدي الى الجانب السلبي وهو العجز عن التأقلم و استيعاب المجتمع الجديد، و تتولد لدى الفرد في الرغبة للعودة إلى الموطن الأصلي.

لهذا موضوع الهجرة يحتاج الى دراسات تتناول من أبعاد متعددة حسب التخصصات العلمية ذات الصلة بمختلف المجتمعات والثقافات، ومن هنا يظهر أهمية الموضوع وخاصةً في القرن الحالي لأنها كانت سبباً لتحولات الاجتماعية في جميع الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين، لأنها أصبحت أمر عادياً انتقال الأفراد سعياً وراء الأمان وتحقيق معيشة أفضل ولهذا صنفت الهجرة غير القانونية على أنها ظاهرة عالمية ينتقل الأفراد بها من مكان إلى آخر.

أهمية البحث

يمكن ارجاع أهمية البحث أو الدراسة في أن ظاهرة الهجرة غير القانونية لها أهمية كبيرة، لأنها أخذت أبعاد مختلفة، وهي معرفة أسباب الهجرة غير قانونية، وأيضاً أهميته تكمن في معرفة أبعاد واثارها على علاقات الدول فيما بينها وأيضاً هذه النقطة تحضي باهتمام كبير على مستوى دولي في الفترة الأخيرة، وذلك لتزايد تدفق المهاجرين على الحدود بين الدول في المقابل بذلت المنظمات الدولية والدول جهوداً للحد من مخاطرها وتداعياتها.

أهداف البحث

من خلال الدراسة الحالية نسعى لتحقيق الأهداف الأتية:

- التعرف على حجم ظاهرة الهجرة الغير قانونية.
- التعرف على الاسباب الدافعة للهجرة.
- التعرف على تأثير الهجرة على العلاقات بين الدول.
- تقديم توصيات ومقترحات من الممكن ان تسهم في الحد او التقليل من أثار ظاهرة الهجرة.

منهجية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة ن الدراسات الوصفية التي تعطي تقريراً وصفياً عن الظاهرة المدروسة، ونظراً لأن الدراسة الحالية تحاول الكشف عن الاسباب الرئيسية وراء ظاهرة الهجرة، وكذلك انعكاساتها على العلاقات الولية، لذلك نستخدم المنهج الوصفي التحليلي.

إشكالية البحث

هل ظاهرة الهجرة غير القانونية لها تأثير سلبي على العلاقات الدولية أم ايجابي؟

للإجابة عن اشكالية البحث وفقاً لتقسيم البحث كالآتي:

-إن ظاهرة الهجرة غير شرعية تعتبر من بين القضايا التي تشكل قلقاً وخطراً لكثير من الدول المصدرة والدول المستقبلة، وكدلك بينها وبين دول العبور، ولذلك تترك أثار واضحة عن العلاقات الدولية.

وعليه تمثل مشكلة الدراسة قيد البحث على الرغم من تعدد الاتفاقيات بين الدول بشأن الهجرة غير القانونية الا ان تزايد وتيرة الهجرة أصبحت عاملاً توثر سلبياً في العلاقات بين الدول.

فرضية الدراسة

الفرض الذي تحاول الدراسة التثبيت من صحته ينطلق من ارتباطية العلاقة بين تزايد الهجرة غير القانونية بين الدول وتواتر العلاقات بين الاطراف، إذ انه كلما زادت الهجرة غير القانونية كلما زادت التواتر بين الاطراف.

المبحث الأول: الإطار العام للهجرة.

المطلب الأول: ماهية الهجرة غير القانونية.

المطلب الثاني: ماهية الهجرة غير القانونية.

المبحث الثاني: أسباب الهجرة وأبعادها.

المطلب الأول: مسببات الهجرة غير القانونية.

المطلب الثاني: آثار وأبعاد الهجرة على العلاقات الدولية.

الخاتمة

المبحث الأول: الإطار العام للهجرة

تعد الهجرة ظاهرة طبيعية، ولكن تفشيها في الوقت الحاضر يعتبر وسيلة مهمة المواجهة المصاعب التي تعاني منها الدول، سواء في مواجهة الظروف الاقتصادية المتردية او مواجهة الزيادة السكانية في بعض الدول.

والتوضيح فيما يتعلق بالهجرة نتعر لتعريف الهجرة وانواعها على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية الهجرة

من المعروف بأن الهجرة هي ظاهرة قديمة يقوم بها البشر منذ بداية الخليقة، فإنسان ينتقل من مكان إلى آخر، وذلك للعديد من الدواعي والأسباب، قد تكون السياسية او اقتصادية أو اجتماعية، فالهجرة هي رغبة من الناس في الانتقال من منطقة أو بيئة يصعب العيش فيها الى مكان يجدون فيه حياة أفضل تحقق رغباتهم.

وهذا السبب لا يقصد به الهجرة الدولية فقط وانما يشمل أيضا الهجرة الداخلية، مثلاً انتقال الانسان من المناطق البدوية الريفية الى المدنية أو الحضر، رابط انتقال الأيدي العاملة من مكان الى آخر، بالإضافة الانتقال من المناطق المزدحمة الى المناطق الأقل ازدحام.

الهجرة في القرآن الكريم وردت فيه 26 مرة وتشير العديد من الآيات الكريمة عموماً إلى تعدد معاني الهجرة وأسبابها في الاتي:

الهجرة تعني الدفاع عن الدين الإسلامي يلاحظ ذلك في أن المهاجرين قد غادرو ديارهم لاعتبارات دينية.

الهجرة تعني حياة كريمة وتعنى أهدافا للسفر سامية وليس مجرد السفر والترحال.

أن تعني المحافظة على الحياة إذ أن التعرض للأذى والتعذيب قد يدفع الى الهجرة.

أن تعني عدم وجود قيود زمنية ومكانية، فقد تكون في أرض الله الواسعة الامنة في كل مكان وزمان. [1]

ومن أسباب ودواعي الهجرة في الشريعة الإسلامية المسلم له حق في الهجرة فلم تحدد الشريعة الاسلامية أسباب معينة ممارسة هذا الحق، فهي حق مادام لا تخالف الشرع ولكن توضيح الدواعي والاسباب في الاتي:

الهجرة طلباً للرزق، فقد آمر الله عبادة بأن يمشوا في الأرض وليسلكوا سبلها كي يأخذوا من خيرها الذي جعله الله فيها.

الهجرة طلباً للعلم، فالإسلام يحث على طلب العلم ولو كلف الأنسان عناء السفر، فالسعي في طلب العلم واجب.

الهجرة للتأمل في آيات الكون فالعديد من الآيات التي تدعوا الى التنقل للتفكر والتأمل في خلق الله وقدرته وعبادة التأمل.

[1] - محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1945، ص730-731.

الهجرة هي مغادرة الأنسان اقليم دولته المقيمين فيها الى اقليم دولة اخرى، بنية الإقامة في الدولة الاخرى بصفة دائمة [2]، والهجرة هي أحد فروع حرية التنقل والتي تعني تنقل الانسان من مكان الى آخر، كما يريد دون عوائق، حيث يكون للإنسان الحق في الانتقال داخل البلاد وخارجها في الوقت الذي يختاره دون ان تمنعه السلطة الا في الاحوال المحدودة قانونا [3].

وأيضاً تسمى حرية الذهاب والاياب وتميز الدول بين المواطن والأجنبي حيث يخضع الأجنبي الى قيود معينة في استعمال حق التنقل.

وقد نصت الاعلانات والمواثيق الدولية على هذا الحق فنجد ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 نص في مادته 13 على أن لكل فرد حرية التنقل واختيار محل الإقامة داخل الدولة.

كما نصت المادة 2/12 من العهد الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الامم المتحدة من 1966 على هذا الحق ايضاً.

الهجرة في نظر الدولة المستقبلة للمهاجرين تختلف بطبيعة الحال من كونها هجرة شرعية أو غير شرعية، مؤقتة او دائمة ذات أهداف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، أي ان الدولة المستقبلة لا تهتم بالأسباب الدافعة الى الهجرة بقدر ما تهتم بنتائج الهجرة والمهاجرين.[4]

اما الهجرة في نظر الدولة المرسلة أو المصدرة يطلق على مفهوم الهجرة احيانا النزوح او الارتحال [5] وهذا يشير الى الهجرة القسرية التي تحدث نتيجة كوارث طبيعية او حروب، مثلا ما حدث في الواقع الليبي بمدينه درنة نتيجة الطوفان التي تعرضت اليه المدينة عام 2023، كذلك اثناء النزعات المسلحة التي تعرضت اليها العديد من المدن الليبية ابان سنة 2011 ف.

فالدولة المرسلة أو المصدرة للمهاجرين تهتم بشكل ملحوظ بالأسباب التي تقع وتؤدي الى أنشاء ظاهرة النزوح او تدفق اللاجئين، وبالتالي فهي تقوم على التصدي لهذه الاسباب.

فالهجرة واقعة او حادثة قابلة للوصف او التفسير العلمين، واما بوصفها عملية لها مدخلاتها ومخرجاتها وبيئتها الداخلية والخارجية المحيطة، فالهجرة تعد إذاً ظاهرة يمكن وصفها وتحليلها وفق منهجية علمية تركز على البعد الكيفي او الوصفي، والبعد الكيفي او التحليلي، لا سيما في حالة توافر البيانات ولمعلومات ذات العلاقة، كما يمكن التعامل مع مشكلة الهجرة بوصفها نظاما متكونا من أجزاء، أو نظماً فرعية ترتبط بعلاقات اعتماد متبادلة، حيث ان التغير في بقية او النظم الفرعية الاخرى [6].

كما ان الادبيات تتعامل مع مشكلة الهجرة اما بوصفها متغيراً تابعاً وإما بوصفها نتيجة او متغيراً مستقلاً او سبباً، وبالتالي فمشكلة الهجرة واساسها اعتبارات اقتصادية وسياسية إضافة الى أسباب اخرى، كما يمكن التعامل مع الهجرة بوصفها متغيراً مستقلاً حيث ان الهجرة قد تكون سببا في زيادة عرض العمالة، او انخفاض مستوى الأجور او الإرهاب او عدم الاستقرار الاقتصادي او السياسي، واذا كانت الهجرة بالنسبة الى بعض الاشخاص تعد متغيرا تابعا فان العوامل الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي والكوارث الطبيعية تعد بدورها متغيرات مستقلة.

المطلب الثاني: أنواع الهجرة

في هذا المطلب نتعرض الى أنواع الهجرة التي تنقسم الى الهجرة داخلية – وهجرة خارجية من حيث النوع.

أولاً: الهجرة الداخلية:

وهي انتقال الفرد أو المواطن من مكان أقامته الاصلية الى مكان اخرى، إما بسبب تدني مستوى المعيشة في مكانه الأصلي، او البيئة الاصلية التي كان يقيم فيها، او بسبب انخفاض دخله من ناحية

---

[2] حمدي ابو النور عويس، الحماية التشريعية والقضائية لحق الهجرة، دار الفكر العربي الى الجامعي الاسكندرية، 2011، ص 16-17.

[3] طارق فتح الله خضر، الرقابة الفضائية على قرارات الصادرة بشأن حرية التنقل، دار الكتب الجامعي، الاسكندرية، 2014م.

[4] طارق الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلة، 2009، دار الفكر العربي الاسكندرية، ص 14.

[5] مصطفى عبد الله أخشيم، الهجرة في اطار العلاقات الدولية – مجلة دراسات، طرابلس، عدد 28، ربيع 2007، ص 25.

[6] عبد المجيد الصيد، الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على اقتصاد الدول، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2009، ص 12.

اقتصادية وانتشار البطالة الى بسبب التصدي الى عارض اقتصادي مما سبب في انتقاله لتحسينه مستواه المعيشي.
والهجرة الداخلية تبقى داخل اقليم وحدود دولته التي ينتمي لإليها، وتختلف عن الهجرة الخارجية لأنها اقل تكلفة وأسهل في الانتقال، إضافة الى عدم حاجة المهاجر الى الحصول على إذن من سلطات الدولة، بالإضافة سهولة العودة للمهاجر الداخلي الى مواطنة الاصلي، دون أي صعوبات في هذا الشأن، وهو ما يسمى بالهجرة العكسية وتمثل في اشكال عديدة مثل الهجرة الموسمية هجرة سنوية، تحددها ظروف عمل مثلا.
والهجرة المستمرة وهي هجرة التي يقوم بها الشخص باستمرار ولا يتركه[7].
والهجرة المناوبة هي نقل شخص من مكان الى أخر أي مكان اقامته ومكان عمله وهي تنقل دوري، وعادةً يكون بشكل يومي أو أسبوعي.
والهجرة المحدثة هي هجرة متعلقة بمولود محدد يبقى حياً في تلك لمدة المحددة له في المنطقة الجديدة.
والهجرة العودة وهي هجرة تعيد مهاجراً الى المكان الذي انطلق منه، ويختلف تحديد مكان الانطلاق وفقاً لتاريخ معين.
والهجرة الكلية هي الهدف من قياس أهمية الحركات التي تحدثها الهجرات بشكل عام.
والهجرة الوافدة هي هجرة شخص من الخارج بالنسبة الى اقليم معين باتجاه هذه الإقليم، لعمل سواء إقامة أو عمل.
أن كل هذه الأنواع من الهجرة تعنى انتقال اشخاص او افراد من القرى في الريف الى المدن في الحضر وذلك بسبب وجود خدمات عامة أفضل او فرص عمل أفضل او غيرها من المسببات.
للهجرة الداخلية اسباب متعددة ودواعي لقيام الشخص بالانتقال من مكان لأخر داخل اقليم الدولة الواحدة، فهذه الدواعي والدوافع التي تشجع على الهجرة الداخلية، بعضها يرجع الى الدولة نفسها، وبسبب عوامل اقتصادية او النفسية من اسباب اجتماعية.

أسباب اجتماعية:

وهي شعور بعض سكان الريف بعدم الرضا في مناطقهم، وهو ما يشجع على ترك الريف والذهاب الى المدينة، سعيا وراء الحصول على مستوى حياة أفضل، حيث يتوافر السكن الصحي والخدمات المتوفرة في المدينة.

أسباب نفسية:

وهي محاولة لإرضاء نفس المهاجر والتي تمثل في شعوره بتحسن وضعه التعليمي، وفي شعوره بالتمتع بوسائل رفاهية لا توجد عادة الا في المدينة.

أسباب اقتصادية:

هي محاولة تحسين الاوضاع الاقتصادية المنخفضة نسبيا في الريف والعمل في أكثر من مكان وزيادة مستوى الدخل للمهاجر ووجود فرص عمل أكثر من الريف ووضع البطالة في تلك المناطق[8].
وقد بدأت هذه الظاهرة بشكل واضح بعد الانقلاب الصناعي في اوروبا، حيث ظهرت الحاجة الى اليد العاملة التي اصبحت من دوافع الهجرة الداخلية، نظرا لتوافر فرص العمل وانتعاش الحركة الاقتصادية داخل المدن، وارتفاع مستوى الخدمات في المدينة عنها في الريف، و يمكن تحديد انواع واشكال الهجرة الداخلية بشكل عام في موجات بشرية بين المناطق والبلدان داخل حدود دولة الواحدة [(9)] و يمكن تضيف الهجرة الداخلية الى الآتي، الهجرة من البادية الى القرية والهجرة من القرية إلى قرية والهجرة من القرية المدينة والهجرة من المدينة الى القرية الهجرة العكسية والهجرة من المدينة الى مدينة الهجرة الوظيفية.

---

[7] د. عبدالمجيد الصيد، الهجرة الغير الشرعية و تأثيرها على اقتصاد الدولة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2009، ص120-121.
[8] محجوب عطية الفايدي، مبادئ علم الأجتماع والمجتمع الريفي، منشورات جامعة عمر المختار، ط، 1992، ص 188.
[9] مرجع سابق، ص 187.

ثانياً: الهجرة الخارجية:
يقصد بالهجرة الخارجية هي انتقال الفرد او الشخص الى خارج اقليم حدود الدولة، الى دولة اخرى فهي تختلف عن الهجرة الداخلية وقد تكون الهجرة الخارجية من قارة الى قارة أخرى التي تعني تغير محل الاقامة فهي عبور الحدود السياسية لدولة لقصد الاقامة المؤقتة أو الدائمة في دولة اخرى تسمى الدولة المستقبلة و ذلك رغبة في تحسين الظروف السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية أو غيرها من الأسباب التي سوف تتعرض اليها في مباحث اخرى و هذا ما تسمى بالهجرة الخارجية.
فالهجرة الخارجية لها اصناف منها الهجرة الخارجية الوافدة الى الدولة والهجرة الخارجية المغادرة خارج حدود الدولة.
وعلى هذا الأساس فالهجرة الخارجية قد تكون طواعية باختيار الفرد نفسه ذلك بمحض أرادته، لتحسين ظروفه التي يسعى الى تحقيق، وقد تكون إجبارية بسبب ظروف معينة تحيط بالشخص مما تدفعه الى استعمال هذا الحق وهو الهجرة، مثلاً تعرض الشخص الى ظروف طارئة أو كارثة طبيعية أو بسبب حروب أو بسبب اضطهاد السياسي يتعرض له الشخص داخل دولته الأم[10].
الهجرة غير القانونية:
ظاهرة ومشكلة دولية وهي انتقال الفرد من دولته أقل مستوى اقتصادي الى دولة أحسن من نفس الجانب، وقد يكون لهروب الفرد واللجوء الى دولة أخرى من الجانب الانساني، هذا الانتقال من دولة الى اخرى يكون من دون وثائق سفر أو موافقات عبر المنافذ المحددة قانوناً.
ويكون مخالف للتشريع واللوائح التي تهتم بالتنظيم دخول وخروج الأفراد داخل الدولة.
إذاً الهجرة غير القانونية قضية دولية معقدة ومتداخلة مع الكثير من لقضايا الاخرى مثلاً الاتجار بالبشر.
إن ظهور تهريب البشر ظهر بعد الحرب العالمية الثانية و مع تطور مبدأ سيادة الدولة على إقليميها و المحافظة على سيادتها، و تحديد معابر دخول الدول، سواء أكانت البرية منها أو البحرية، أو الجوية، فالجانب الاخر نشطت ظاهرة تهريب البشر في الدول الفقيرة ذات الاعداد السكانية المتزايدة، و ذات معدلات الفقر المرتفعة في الدول الافريقية على سبيل المثال، اخذت هذه الظاهرة صور متعدد بشأن تهريب المهاجرين، و تدبير دخولهم بطرق غير شرعية الى دولة ليس موطناً له، أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها، و ذلك لغرض الحصول بأي طريقة على مكسب مادي أو أي منفعة أخرى يرمى لتحقيقها، يتم ذلك عن طريق شبكات عصابية منظمة مقابل كسب مادي من خلال التهريب العالمي (الجريمة المنظمة)[11].
وتقوم هذه الشبكات أو عصابات التهريب باستخدام طرق برية أو بحرية التي لا تخضع الى للرقابة او التفتيش من الجهاز الضبط داخل حدود الدولة، و ذلك مقابل مبالغ مالية تقدم بوصفها ضمانات أمنية و صحية لهذه العصبات، و يتعرض الفرد خلال هذه الرحلة الى العديد من المخاطر و احياناً الى الموت، على سبيل المثال الموت غرقاً في البحر بسبب غرق القارب الذي يحمل عدد كبير من المهاجرين.
بالإضافة الى تعرض المهاجر احياناً الى مرض أو ارهاق بسبب ظروف رحلة الهجرة.
إذاً أصبحت الهجرة غير القانونية عاملاً مرهقاً للعديد من الدول المستقبلة للهجرة، و ايضاً الدول المصدرة، و بالإضافة لدول العبور لما تتعرض له من مشاكل من قبل المجتمع الدولي في لومها على عدم السيطرة على حدوده[12].

المبحث الثاني: أسباب الهجرة غير القانونية وأبعادها:
إن الهجرة غير القانونية لها مسببات تدفع الأفراد الى سلك طرق غير قانونية مما يؤثر بطبيعة الحال على العلاقات بين الدول.

---

[10] مصفى عبدالله أخشيم، الهجرة في إطار العلاقات الدولية، طرابلس، مجلة دراسات، عدد 28، 2007، ص 21.
[11] عثمان الحسن و ياسر المبارك، الهجرة غير الشرعية و الجريمة، منشورات جامعة نايف الأمنية، السعودية، سنة 2008، ص10.
[12] عثمان الحسن وياسر المبارك، الهجرة غير الشرعية والجريمة، مرجع سابق، ص 19.

المطلب الأول: مسببات الهجرة غير القانونية

كما سبق وقلنا بأن الدول سواء كانت مصدره أو مستقلة أو دول عبور لهذه الظاهرة، فلا بد من معرفة والتحقيق عن أسبابها، فيمكن أن تكون أحد اسبابها الى اسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية لهذه الأسباب هي التي تدفع بالفرد بترك بلاده وخوض غمار المغامرة التي تكلفه حياته أحياناً.

أولاً: الأسباب السياسية للهجرة غير القانونية:

الأسباب السياسية التي تدفع بالشخص أو الفرد في أن يترك بلده، و هي عدم تطبيق الديمقراطية بشكل العادل و الصحيح، و ايضاً تعرض الشخص الى اضطهاد و انتهاك حقوق الإنسان، ومن هذه الحقوق حق التعبير و المشاركة السياسية، وحق الانتخاب و المشاركة في اتخاذ القرار بصنع المؤسسات المحيطة بالحياة العامة، لأن النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي داخل حدود الدولة، و الانقلابات العسكرية و ظهور القبلية و المناطقية و مطاردة المواطن على الهوية، و تزايد الفوضى و الفساد الاداري و المالي و نهب المال العام، و اضطهاد المواطنين كل هذه الأسباب تزيد بطبيعة الحال من الهجرة غير القانونية.

إن نقص فرص العمل و تعرض الشخص للقمع السياسي او الديني و العنصري، في المقابل انتشرت العولمة و الانفتاح على العالم الخارجي أدت إلى تفاقم حركة البشر ووسعت هذه الظاهرة في العديد من البلدان، بحيث اصبحت النسبة مهاجر واحد كل ثلاثين من شخصاً مستقراً في بلده.[13]

أصبحت الدول المنتعشة اقتصادياً وسياسياً والتي اتجهت نحو الاعمار والبناء هي وجهت المهاجرين ورغباتهم في العيش فيها.

أن دول أوروبا أصبحت في الآونة الأخيرة من الدول المستقبلة لهذه الهجرة، بحيث باتت قضية الهجرة غير القانونية مشكلة ترهق الدول المستقبلية، فالعديد من المهاجرين غير الشرعيين عن طريق شمال أفريقيا باتجاه الشمال نحو أوروبا وخاصة من فئة الشباب الذين دافعتهم الحروب الأهلية في دولهم وبحث منه على مكان آمن هروب من الواقع المحيط بهم.

في الواقع العملي لأسباب الهجرة غير القانونية هو أن الدولة المصدرة لا يوجد فيها تطبيق الديمقراطية، فعدم وجود ثقافة وتداول السلطة بالطرق الديمقراطية يؤدي بطبيعة الحال الى وجود دكتاتورية، وهذا يؤدي الى قمع واضطهاد فئة معينة داخل المجتمع، ايضاً الصراع على المناصب السيادية والسياسية لتحقيق المكاسب الاقتصادية، و عدم وجود نظرة صحيحة من ناحية التنمية لجميع أفراد المجتمع.

ايضاً الخطابات الرنانة وعدم مصداقيتها في انتقال وتداول السلطة بطرق الديمقراطية تؤدي الى عدم وجود ثقة بين الأفراد و حكوماتهم.

إن اهمال فئة الخريجين و المتحصلين على درجات العليا في مجال تخصصهم، بالمقابل تفشي الفساد و شل حركة التقدم و التنمية و التطور، يجعل الأفراد أو هذه الفئة يعزفون عن المشاركة السياسية و ظهور ظاهرة السلبية داخل المجتمع.

هذا كله يخلف بيئة غير صالحة داخل المجتمع، أي بمعنى يتحول هذا الشخص الى البطالة التي تكون دافع صريح الى الانحراف أو التطرف و أفضل نتائج البطالة هي أن يفكر الشخص في الهجرة الغير القانونية و لا يهتم بالأخطار التر قد يتعرض اليها.[14]

كما ان حق اللجوء هو الآمر الطبيعي حتى لو كان غير شرعي، فإن حالات عدم الاستقرار السياسي، والمشاكل الإقليمية، والصراعات المسلحة و التورات، و عواقبها، كلها عوامل تدفع بالناس الى الخروج من اقليمهم، و المثال على ذلك جليا في القارة الإفريقية التي شهدت العديد من الحروب الأهلية و كانت نتيجة هذه الحروب هي الهجرة لكثير من المواطنين من دولهم و الاتجاه نحو حياة مستقرة أفضل فكان الهدف هو الدول الأوروبية.

---

[13] - طارق، الشهاوي، الهجرة غير شرعية رؤيا مستقبلية، مرجع سابق، ص16.

[14] - نجاح قدور، الهجرة السرية في بلدان المغرب العربي، طرابلس، مجلة دراسات، عدد 28 لسنة 2007، ص 66.65.

إذاً يمكن القول بأن الهجرة غير القانونية تأخذ صور متعددة بحيث يدخل الشخص دولة اخرى عن طريق الحدود و بصورة غير شرعية، أو باستخدام وثائق مزورة، أو يقدم معلومات كاذبة، كذلك البقاء في الدولة المستقبلية مدة طويلة باستخدام تصريح مؤقت بإقامة، أو ولادت طفل في أسرة مقيمة بصورة غير شرعية، أو الهروب اثناء المغادرة الدولة المستقبلة ايضاً ضعف الدولة المضيفة و عدم قدرتها في اصدار القرارات العودة الخاص بغير الشرعيين.

كل هذه الأسباب وغيرها تدفع وتساهم بشكل كبير في زيادة معدلات الهجرة غير القانونية، بالإضافة الى ان الحدود بين الدول تكون متداخلة، أي الخط الحدودي لأي دولة لا يمكن تغطيته بالحراسة الكاملة لاتساع المساحة، فالانتقال بين الدولتين فيه شيء من السهولة والسير بالتنسيق للمهاجر، فهذا يعد ايضاً من أسباب ودوافع الهجرة غير القانونية لأنه غير مكلف.

ثانياً: الأسباب الاقتصادية:

يتركز سكان العالم في دول الجنوب في العالم بحوالي 80% و 20% في دول الشمال، و في حين نجد ان الثروات تتركز في دول الشمال بحوالي 80% من ثروات العالم و 20% للدول الجنوب [15]، لهذا السبب نجد أن دول الشمال الغنية بالثروات دول يطمع الأنسان و في العيش فيها، بينما نجد دول الجنوب الفقيرة تكون طارده او مصدره للأفراد ومن هنا تكون نتيجة ظاهرة الهجرة غير القانونية.

بالإضافة إلى آثار الاستعمار من قبل دول الشمال للدول الجنوب، و تبعية دول الجنوب للشمال حتى اقتصادياً ينتج اقتصاد ضعيفاً وهش، ونتيجة لهذه التبعية تخضع دول الجنوب الى شروط المنظمات دولية، فمثلاً منظمة التجارة العالمية، أو صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، التي تؤدي الى تردي و تراجع الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي الى فقر الظروف المعيشة، و الفساد، و نقص فرص العمل، و ارتفاع معدلات البطالة في هذه الدول، و لهذا اظهرت عامة الأفراد في البحث عن مستويات معيشية أفضل اقتصادياً.[16]

ومن خلال هذا يمكن ان تكون الدوافع الاقتصادية للهجرة غير القانونية هي إن العديد من المهاجرين بها جروم من دولة فقيرة وذات مستوى معيشي ضعيف أو منخفض، الى دولة غنية مستوى معيشتها عالي جداً، وتتوفر فرص عمل ومن أجل الحصول على حياة أفضل اقتصادياً.

كما ان الدولة الغنية لا تقدم حل يقضي على أسباب الهجرة، وإنما تقوم بتقديم المساعدات لدولة فقيرة، وهذا غير كافي ليكون حل يقضي على ظاهرة الهجرة.

بالإضافة الى عدم العدالة في توزيع الثروة الوطنية بين الدول الفقيرة او الدول النامية، حيث لا يوجد ارتباط من أجل الاستغلال الاقتصادي في هذه الدول باعتماد سياسية تنموية شاملة ترتبط بالدولة الغنية، مما أسهم بشكل ملحوظ في طلق نموذج للتبعية أدى إلى عدة عوامل وأسباب لها أهمية في تنامي الهجرة غير القانونية.

إذًا يمكن أجل دوافع وأسباب الهجرة غير القانونية من ناحية اقتصادية في الآتي:

انتشار ظاهرة البطالة:

هذا العامل أو لسبب بعد من أخطر المشاكل والظروف التي تواجه الدول الفقيرة، وخاصة في الدول المصدرة للمهاجرين.

ايضاً الفارق كبير بين اقتصاد دولة غنية " دولة الشمال " ودولة فقرة " دولة الجنوب " على المستوى الاقتصادي، هذا الفارق نتيجة لتذبذب وتيره التنمية في البلاد المصدرة أو الدولة الفقيرة التي لايزال اقتصادها يعتمد على الفلاحة والتعدين، وهما لا يضمنان استقرار للتنمية لأن الفلاحة تعتمد على الامطار، في حين التعدين يعتمد على أحوال السوق الدولية [17].

كما يجب ان نشير ايضاً الى الحاجة الى الايدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين في الدول الشمال لهذا السبب يقوم المهاجرين باستغلال حاجة هذه الدول للعمالة، فيقومون بالهجرة إليها.

---

15 - مصطفى عبد الله خشيم، الهجرة في إطار العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 43.

16 - موسى الأشخم، الهجرة غير الشرعية المشكلة و الأبعاد، طرابلس، مجلة دراسات، عدد 28، 2007، ص98

17 - مصطفى عبدالله أخشيم، الهجرة في إطار العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 167.

اضافة الى ذلك انخفاض الآجر ومستوى الدخل للفرد في الدول المصدرة " دول الجنوب " مقارنة بالدخل في الدول المستقبلية " دول الشمال " يعد من أهم الدوافع الاسباب التي تدفع بالمهاجر الى دول الشمال، كما ان غلق ومنع ووضع القيود على الهجرة القانونية من قبل دول الشمال " المستقبلية " لها آثار سلبية عكسية على حرية التنقل مما أدى الى ظهور ظاهرة الهجرة غير القانونية، ولكي يستطيع المهاجر (الفرد) من تحسين مستواه الاقتصادي.

ثالثاً: الأسباب الاجتماعية:

أن عدم حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية يعود الى طبيعة الاهداف التي تبي من أجلها النموذج الإداري واخضاع الحياة الاجتماعية والاقتصادية المقتضيات القرار السياسي، عكس ما جاءت به الانظمة الديمقراطية.

إن الجانب الاجتماعي لا يرتكز على عامل واحد في تفسير الهجرة، ولا يركز على عامل الطرد وحده، بل ينظر الى الهجرة نظرة متكاملة، كحلقة وصل تربط بين مجتمع أرسل ومجتمع استقبل، فالظروف السائد في المجتمعين تلقى تأثيرها في الهجرة والمهاجرين، وتحدد قرار استخلاص ما يتوصل إليه المهاجر من قرار في ترك بلده والتطلع الى وضح أحسن وإمكانيات أعلى وفقاً لتحسين وضعه[18].

و بالتالي فإن البناء الاجتماعي يتأثر ببعض المتغيرات، مثل الحراك الاجتماعي و الثقافي، و العوامل الاقتصادية و السياسية، و كثافة السكان و عمليات توزيع الثروة و الدخل و العمل غير العادل، و ما ينتج عن البطالة من معاناة الى درجة أصبح الوضع غير مقبول، و مبدأ الصراع واضحاً بين الطبقات داخل المجتمع، مما دفع البعض الى البحث عن منافذ الهجرة السرية[19]، و يتضح ذلك فيما يخص الجانب الاجتماعي ان هناك مجالين مختلفين ديمغرافيأن احدهما به زيادة سكانية تصل الى حد العجز عن تلبية الطلب عن الشغل و السكن و الخدمات الاجتماعية، و أما الاخر يعد انخفاضاً في عدد السكان خاصة الشباب.

أن الهروب من الوضع الموجود به المهاجر ما هو إلا تعتبراً عن حالات عدم الوعي والجهل بالمصير، إلا لكانت النتيجة أضف حده من ذلك، فالسبب الوحيد الذي ينطلقون منه هو من أجل حياة أفضل.

المطلب الثاني: آثار وأبعاد الهجرة غير القانونية

ان أبعاد الهجرة تعني هل الهجرة غير القانونية تؤثر على علاقات الدولية أي بين للدول المصدرة والدول المستقبلة للهجرة، وأيضاً هي الدول العبور عليها التزام أو هناك آثار للهجرة لظاهرة، ولكي نتعرف على أبعاد آثار الهجرة غير القانونية ممكن توضح ذلك في الآتي:

أولاً: الاثار والأبعاد السياسية للهجرة غير القانونية:

إن الأبعاد السياسية للهجرة غير القانونية تعني كيفية التعامل من قبل الدول المستقبلة للمهاجرين مع قضية الهجرة، فنجد انها تتعامل بشكل غريب لأنها تميز بين هجرة العقول وأصحاب رؤوس الاموال، وهجرة العمالة لأسباب إنسانية إن التعامل وتفرقه بين انواع الهجرة يضعنا أماماً التعامل بمعايير مختلفة من حيث نجد الترحيب وتسهيل الاجراءات لنوع الأول من الهجرة بعكس التعامل مع النوع الثاني من الهجرة.

إن الدول المستقبلة للهجرة الغير القانونية تتعامل بطريق القمع بقوة للمهاجرين على ارضها بداعي المحافظة على الأمن القومي، في الجانب الاخر نجد انها تتعامل مع المهاجرين اصحاب العقول والمستثمرين بفتح المجال لهم بالقيام بأعمال على اراضيها، هنا نجد التفرقة بين طرق التعامل من جانبه انسانية، فأين هي حقوق الانسان، وعدم التفرقة بين المهاجرين، يتضح ذلك من خلال طرح الدول المستقبلة لظاهرة الهجرة الغير القانونية في العديد من المحافل الدولية على انها قضية ومشكلة تهدد الأمن القومي للدول المستقبلة[20].

---

[18] عبدالرزاق الزوي، الهجرة الوافدة، الاسكندرية، دار الطباعة الحرة، 2009، ص 60 -61.

[19] عبدالرزاق الزوي، الهجرة الوافدة، مرجع سابق،، ص64.

[20] ايهاب الفارسي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إقليم البحر المتوسط، بنغازي، جامعة قاريونس، رسالة ماجستير،2009، ص105- 107.

ومن هذا المنطق يجب على الدول المصدرة للهجرة ان تعمل على اصلاح البيئة السياسية والديمقراطية حتى تحد من هذه الظاهرة وتسخير العقول والتنمية البشرية لصالح دولهم، والدفع بعجلة التنمية والتقدم داخل دولهم، وأيضاً تحقيق لمبادئ حقوق الإنسان منها، حرية الرأي و التعبير و عدم الاعتقال و تسهيل الاجراءات المشددة على المواطن داخل دولته...الخ.

ودليل على ذلك زيادة المهاجرين من الجنوب الى الشمال وصل في عام واحد الى 6500 قتيل بين عامي 2004 -2005[21]، ليتضح جلياً كيفية معاملة الدول المستقبلة مع المهاجرين من جانب مصالحها.

ايضاً لدينا مثال واضح و جلي فهو عدم الاستقرار السياسي و ما يحدث من ظروف و نزاعات، و حروب داخلية أو خارجية مثل ما حدث في ليبيا عام 2011م أدت ان هجرة لا تتدفق الهجرة من ليبيا الى أوروبا عبر البحر المتوسط و إعلان الحكومة الليبية في ذلك الوقت من رفع يدها عن موضوع الهجرة غير القانونية في حين أعلنت ايطاليا انها قد تضررت كثيراً لوصول 3000 مهاجر غير شرعي إلى لمبدوزا خلال 3 أشهر مما ادى الى تأزم العلاقات مع ألمانيا و باقي الدول الأوروبية لأن إيطاليا اعطت بطاقات تجول للمهاجرين في اوروبا بحكم اتفاقية Schenger شنغر[22].

يتضح من سبب ان انهيار المنظومة الامنية داخل أي دولة وخاصةً الدول النامية تزيد من ظاهرة الهجرة الغير القانونية وتسبب في أزمة سياسية بين الدول المصدرة والدول المستقبلة، وهذا ما دفع الاتحاد الأوروبي في انهاء الصراع الذي حدث في ليبيا عام 2011 عسكرياً لأن المنطقة تمس الجانب الأمني في جنوب المتوسط.

ثانياً: الآثار الاقتصادية للهجرة غير القانونية:

ان للهجرة الغير الشرعية آثار وأبعاد كثيرة على جميع الدول المصدرة أو المستقبلة ايضاً دول المرور، لهذه الظاهرة آثار سلبية وأحياناً ايجابية، في الواقع ليست متساوية بينهم لأنه يتم تحديد ذلك على الاوضاع الداخلية لكل دولة بالإضافة على العوامل السياسية والاقتصادية لهذه الدول.

فالدول المستقبلة للهجرة لا تعطي اهتماماً للمهاجرين كثيراً لأن ذلك يتضح في خطابتها في المحافل الدولية، وأيضاً لا تقدم و لا تعطي أي مزايا للمهاجرين مثال التي يتمتع بها المواطن، ولا تسعى الى دمج المهاجرين مع المجتمع[23]، بالرغم من أنها تستفيد نوع من هؤلاء المهاجرين مثلاً (العمالة) و سد حاجتها من الأيدي العاملة داخل أوروبا.

اما من جانب الدول المصدرة للمهاجرين فإنها قد تستفيد منهم من الحوالات المالية و جلب الأموال لدولهم الفقيرة و مساهمة منهم في رفع مستوى اقتصاد البلد.

و لكن لو نظراً من جانب اخر و هو السلبيات للهجرة الغير القانونية نجد ان في الدول النامية من حيث اعداد الكفاءات و الخبرات المتخصصة و الحفاظ عليها ضعيف جداً، مما يدفع بهؤلاء الى من تبني أفكارهم و دفع لهم الرواتب العالية، لذلك فإن هجرة العقول تكون سبب في خسارة الدولة المصدرة من ناحية التنمية و خسارة مادية ايضاً و تكون أمام تدني مستوى الخدمات الاجتماعية المتعددة داخل دولهم و خسارة ايضاً في الكفاءات العملية التي تخفض من مستوى الافكار لبلدانهم.

هذا كله دليل على فشل في معالجة فكرة التعاون المشترك بين الدول المصدرة و الدول المستقبلة في برنامج التنمية الدولية، و الحل الذي يضع على عاتق الدول المصدرة ان تحرس حدودها ليس بالحل الجدري، لأن المهاجر سوف يبحث على كافة الوسائل التي توصله الى تحقيق هدفه و هو الوصول الى دول الشمال التي تتحقق فيها غايته.

ثالثاً: الآثار والأبعاد الاجتماعية للهجرة غير القانونية:

ان للهجرة غير القانونية آثار اجتماعية كبيرة سواء كانت الهجرة داخلية أو خارجية، فالعديد من المشاكل الاجتماعية و الثقافية ترتبط بالهجرة، فتتدفق الافراد على منطقة معينة أو دول يزيد من طلب على الخدمات أو السكان و يسبب ربكة سكانية احياناً، ايضاً هجرة الشباب دون زوجاتهم، و ايضاً

---

[21] ايهاب الفارسي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إقليم البحر المتوسط، بنغازي، مرجع سابق.

[22] مصطفى علوي، الثورات العربية وأشكاليات التعاون في مجالات الأمن. القاهرة، مركز الأهرام الاستراتيجي، مجلة السياسة الدولية، العدد أكتوبر 2011، رقم 188، ص37.

[23] مغاوري شلبي، الابعاد الاقتصادية لهجرة العمالة، مجلة السياسة الدولية، العدد 165 يوليو 2006، ص 48-50.

انتشار المشكلات التي ترتبط بالجرعة و الاحداث، ناهيك عن عدم التكيف الاجتماعي للمهاجرين مع النسق أو عادات الثقافية للمجتمع المستقبل قد يكون حضارياً، مما ينتج عنه مشاكل عديدة منها العيش بدون عادات المهاجر و عدم قدرة على الانسجام مع المجتمع الجديد، أو ان يعيش بلا وطن ولا هوية ولا ثقافة ولا عادات ولا تقاليد، مما يؤدي احياناً الى تأثر قيمه و اخلاقه و حتى يصل الى ضربة في عقيدته و دينه، و هذا يظهر جلياً في التواصل مع الأشخاص الذي يعيشون في مجتمعات منتجة لأنهم يختلف في طرق معيشتهم و أساليب حياتهم، لأن هؤلاء الذين يهاجرون الى بيئة جديدة قد يتعرضون الى العديد من المشاكل تتعلق بالنيل أو السياسة أو حتى مشاكل عنصرية احياناً التي ينتج عنها سياسة التميز العنصري يؤدي الى مشاكل اجتماعية و اقتصادية[24].

ويمكن استنتاج العديد من النتائج التي تسبب في الهجرة الغير القانونية اجتماعياً، حيث نجد أنها تؤدي الى دخول عادات غربية في المجتمع ووجود اشخاص لا يحملون وثائق جنسية لتعدد الجنسيات، بالإضافة الى مشاكل الهوية الثقافية وأيضاً الاختلاف الثقافي و الدين و تغور من الأجانب و الاعتداءات العنصر له عليهم.

رابعاً: آثار والأبعاد الأمنية للهجرة غير القانونية:

ان قضية الهجرة الغير الشرعية هي قضية من قضايا العلاقات الدولية، ذات تأثير أمنياً ينتج عنها عدم استقرار المجتمعات على جميع الأصعدة، و لهذا يجب أن يتصدى لهذه القضية، و وضع الحلول الجذرية حتى يتم القضاء عليها، ولا يتم ذلك إلا بتكاثف الجهود و تعاون بين الدول المعنية في إطار دولي فعال، و هذا ينطلق بداية من أسباب الهجرة و عوامل انتشارها، و ان هذه الظاهرة تحمل أخطاراً على الامن القومي لكل الدول المعنية، و ترتبط بالتهديدات الأمنية، بشكل كبير و مباشر لدول المصدرة و المستقلة بالإضافة لدول العبور، لأنها مرتبطة بالجريمة المنتظمة بالجريمة المنتظمة و الإرهاب مما دعا الى اعتبار الهجرة غير القانونية جريمة منتظمة لأنها ساهمت في زيادة الهاجس الأمني لصناع القرار في هذه الدول.

لماذا؟ لأن الهجرة غير القانونية هي تهريب الشرعي الحدود وهذا يعني خطر وتهديد الأمن الوطن والسياسي لدول[25].

ايضاً يمكن استخدام المهاجر غير الشرعي في تجارة ممنوعة قانونياً مثلاً تجارة السلاح أو الدعارة وتكون أمام انتهاك لحقوق الإنسان.

وينظر إلى احصائية الهجرة في ليبيا نجد أن وصل العدد إلى الحدود الليبية عام 2006 الى 2008 مليون مهاجر، منهم من خرج من ليبيا و منهم من بقى فيها، هذا مثال على عدد المهاجرين و العديد من دول شمال افريقيا قد يصل اكثر من ذلك، فهذه الأعداد التي تدفع دول شمال افريقيا الى ان تضع العديد من الاجراءات لمكافحة الهجرة الغير القانونية و الدخول في اتفاقيات تعاون مع اوروبا إلا انها لم تحقق الاهداف المنظورة و المتوقعة، و أصبحت عاملاً سلبياً أثر العلاقات في المجتمعات على المتبعات في شمال إفريقيا.

الخاتـــمـــــــــة

أن قضية الهجرة غير القانونية هي قضية مهمة من القضايا الدولية، فيجب ان تتكاثف الجهود وأن يوضح حلول جديريه مشتركة بين كل الدول المعنية، وذلك من أجل استمرار العلاقات الدولية وعدم التعرض الى توتر بينهم بسبب هذه الظاهرة لأن الدول المتقاربة والمتقابلة تعاني من سيل المهاجرين و تدفقهم.

إن كل آثار هذه سواء كانت أمنية أو سياسية او اقتصادية، أو اجتماعية عن فهي مرتبطة بعضها ببعض، إلا أن البعد الأمني له الأثر الأكبر وهو الذي أوصلنا إلى نتيجة وهي أن الهجرة غير القانونية هي قضية دولية مهمة.

---

[24] وليد الشيخ، اوروبا و قضايا الهجرة معضلة الأمن و الاندماج، مجلة السياسة الدولية مركز الاهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، عدد165، يوليو 2006م، ص68 -69.

[25] عثمان الحسن، ياسر مبارك، الجرة غير الشرعية و الجريمة، مرجع سابق، ص81.

إن من الأسباب المؤثر بشكل كبير هو العامل الاقتصادي و فقر الذي تعيشه بعض الدول و أيضاً انهيار منظومة الديمقراطية و حقوق الانسان أو دفع بالأفراد أو الانتقال إلى دول أخرى بحثاً عن مكان يمارس فيه الفرد حريته و تحقيق فيه عيش رغداً هنياً.

النتائج:

- إن عدم الاتفاق بين الدول المصدرة والدول المستقبلة للمهاجرين غير القانونية أدى إلى معالجة هذه الظاهرة لشكل متباين ويتضح ذلك في التأثير السلبي للهجرة غير قانونية.
- أن عدم وضوح الرؤى أدي إلى عدم اتفاق في يخص الأسباب، فالأسباب بالنسبة إلى الدول المصدرة يعني هروباً من الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتردي الذي أدى إلى أن أصبح المهاجرين يرى الحياة في بلده تساوي الموت في البحر.
- زيادة وتيرة الأعداد المهاجرين بدوافع سياسية او اقتصادية او اجتماعية تزيد من التأثير السلبي في العلاقات الدولية بين الدول المصدرة والدول المستقبلية.
- عدم الاتفاق بين جميع الاطراف يودي إلى عدم بلوغ الاهداف فيما يخص مكافحة الهجرة غير القانونية.
- أثرت الهجرات غير قانونية تشكيل سلبي على الأمن القومي لجميع الدول لما شكلته من الفوضى والصراعات وعبء على الدول المستقبلة.

التوصيـــات:

- يجب التعمق في ظاهرة الهجرة غير القانونية في جميع أبعادها ووضع الدول كافة في قناعة واحدة مشتركة يحل هذه القضية.
- على جميع الدول تعزيز ألياف مكافحة عصابات وشبكات تهريب المهاجرين بجهود أمنية مشتركة مع جميع الدول.
- ويجب تطوير القوانين الداخلية ويجب تحقق أهداف الاتفاقيات الدولية لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها.
- توفير البيئة المناسبة علمياً واقتصادياً للاستفادة من الكفاءات العلمية.
- يجب أيضاً وضع برنامج تحقيق التنمية والتطوير داخل الدول المصدرة.
- تشريع عقوبات صارمة ومشددة على العصابات التي تمارس هذه الظاهرة.
- يتطلب وضع خطة إعلامية ودولية ووطنية متكاملة من خلال جميع وسائل الاعلام، تتناول مخاطر الهجرة الغير القانونية.
- على جميع الدول تعزيز ألياف مكافحة عصابات وشبكات تهريب المهاجرين بجهود أمنية مشتركة مع جميع الدول.

المراجـــــع:

قائمة الكتب:

1. محمد فؤاد عبدالباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (1945م).
2. حمدي ابو النور عويس، الحماية التشريعية والقضائية لحق الهجرة، دار الفكر العربي الى الجامعي الاسكندرية، (2011م).
3. طارق فتح الله خضر، الرقابة الفضائية على قرارات الصادرة بشأن حرية التنقل، دار الكتب الجامعي، الاسكندرية، (2014م).
4. طارق الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلة، دار الفكر العربي الاسكندرية (2009م).
5. عبد المجيد الصيد، الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على اقتصاد الدول، دار الكتب الوطنية، بنغازي، (2009م).
6. محجوب عطية الفايدي، مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي، منشورات جامعة عمر المختار، ط، (1992م).
7. عثمان الحسن وياسر المبارك، الهجرة غير الشرعية والجريمة، منشورات جامعة نايف الأمنية، السعودية، سنة(2008م).

8. عبد الرزاق الزوي، الهجرة الوافدة، الاسكندرية، دار الطباعة الحرة، (2009م).

الدوريات:

9. مصفى عبد الله أخشيم، الهجرة في إطار العلاقات الدولية، طرابلس، مجلة دراسات، عدد 28، (2007).
10. نجاح قدور، الهجرة السرية في بلدان المغرب العربي، طرابلس، مجلة دراسات، عدد 28 لسنة(2007م).
11. موسى الأشخم، الهجرة غير الشرعية المشكلة والأبعاد، طرابلس، مجلة دراسات، عدد 28، 2007،
12. مصطفى علوي، الثورات العربية وإشكاليات التعاون في مجالات الأمن. القاهرة، مركز الأهرام الاستراتيجي، مجلة السياسة الدولية، العدد أكتوبر188، لسنة (2011م).
13. مغاوري شلبي، الابعاد الاقتصادية لهجرة العمالة، مجلة السياسة الدولية، العدد 165 يوليو، (2006).
14. وليد الشيخ، اوروبا وقضايا الهجرة معضلة الأمن والاندماج، مجلة السياسة الدولية مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد165، يوليو 2006م.

الرسائــل:

15. ايهاب الفارسي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إقليم البحر المتوسط، بنغازي، جامعة قاريونس، رسالة ماجستير، (2009م).